من تراب الطريق (٦٧٩)

عن أى شرعية (*) يتحدث الدكتور محمد مرسى !!!

كان من أعجب وأغرب ما سمعت ، خطاب الدكتور محمد مرسى ، عشية انتهاء المهلة العادلة الحكيمة التى أعطتها القوات المسلحة للارتفاع إلى مستوى المسئولية ، وإجابة طلبات الشعب الذى انتفض ثائرًا على ما حاق به، وطالبًا ـ فى سلميّة لا ينكرها إلاّ أعمى ـ إجراء انتخابات رئاسية عاجلة تتيح للوطن ، فى تعبير مشروع ، أن يعلن عن إرادته فيمن يحكمه لفترة قادمة بعد أن أفرز العام المنصرم ، ومن قبله مائة يوم لمجلس الشعب المحلول ، أداءً أخذ مصر وشعبها إلى هاوية سحيقة بدت بلا قرار !!!

ومن أعجب وأغرب ما سمعته فى هذا الخطاب العجيب الغريب ، الذى طفق يقود مصر إلى حرب أهلية تهون فيها دماء المصريين ، الإخوانى وغير الإخوانى ، فالدم المصرى مصرى ، هو دم الإخوانى وغير الإخوانى، السلفى والعصرى ، المسلم والمسيحى ، اليمينى واليسارى ، الحاكم والمحكوم ، الغنى والفقير ، الموظف وغير الموظف ، العامل والمهنى والفلاح ، الذكر والأنثى ، الشيخ والشاب ، فكل دماء هؤلاء دماء مصرية، يجب الحفاظ عليها وصيانتها ، بينما يزين الخطاب العجيب ، للسامعين من المضللين من فصيله ، أنه ما دام هو يضحى بدمه فى سبيل « الشرعية » التى يتماحك فيها ، فإن على الجميع من الأتباع المؤيدين ، أن يضحوا بدمائهم ،

---

* جريدة التحرير فى ٢٠١٣/٧/٧

وأن يرفعوا راية الجهاد ، ليقاتلوا بنى جلدتهم .. شعب مصر التى ينتمون إليها ، مهما خادعهم المخادعون عن الأممية الإسلامية والخلافة العامة للمسلمين التى تزول أمامها حدود الأوطان !!!

وأعجب وأغرب ما سمعته فى هذا الخطاب العجيب الغريب ، تماحك ملقيه ويعلم الله وحده من كتبوه أو اشتركوا معه فى كتابته ، تماحكه فى « شرعية » جعل يرددها مرارًا ، دون أن يرى أى شرعية ، فى ثورة مصر وانتفاض شعبها فى كل بقاعها .. ويتجاهل فى منطقه هذا العجيب ، أنه لا توجد شرعية أبدية ، ولا مصادرة على حقوق الشعب الأصيل فى أن يسحبها كما أعطاها ، ويتجاهل خطاباته الأولى التى طفق الإعلام يذيعها بنبراته الحماسية وهو يعلن الولاء للشعب وأن السلطة للشعب صاحب السلطة الأساسى والوحيد ، وأنه لا سلطة لأحد سواه . ولكنه لم يتجاهل ذلك أو يتناساه فحسب ، وإنما نسى الاسلام الذى يدعى أنه يتحدث بلسانه .. نسى ما قاله أبو بكر الصديق ، فى أول عهده بالخلافة : « إن أنا أحسنت فأعينونى وإن أنا زغت فقومونى » ، وقوله حين صعد المنبر يوم مبايعته : « لوددت أن هذا الأمر كفانيه غيرى » فلم يتذكر ذلك ولا قول الفاروق عمر بن الخطاب: « أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيت فلا طاعة لى عليكم»، ولا قوله حين انبرى له واحد من الرعية فقال له : « لو رأينا فيك اعوجاجًا لقومناك بسيوفنا ! » ، فما تردد عمر أن قال : « حمدًا لله ، الذى جعل فى أمة محمد من يقوم عُمَرَ بسيفه ! » ، ولا تذكر قول عمر فى أول عهده بالخلافة وفهمه لها أنها قدرة وصلاحية وأهلية للقيام بأعبائها ، فقال : « أيها الناس ، إنى قد وليت عليكم ولولا رجاء أن أكون خيركم لكم ، وأقواكم للأمة ،

وأشدكم استضلاعًا بما ينوب من مهِمٍّ أموركم ، ما وليت ذلك منكم .. » ، ولا قوله : « لو علمت أن أحدًا أقوى على هذا الأمر منى لكان أن أقدم فتضرب عنقى أحبّ إلى من أن أليه ! »

نسى أو تناسى أن الإسلام ليس حلة يرتديها المرء حين يحب ، ويخلعها حين يحب ، وإنما هو التزام وولاء دائم للحق ، لا يحيد ولا يميل !!!

عن أى « شرعية » إذن تحدث الدكتور مرسى فى هذا الخطاب التحريضى على حرب أهلية ؟!!

دعونى أذكره وأذكر نفسى وأذكركم ، فى نقاط موجزة ، كيف كان العام الذى شغل فيه هذا الموقع الرفيع .. مليئًا بإهدار « الشرعية » ، حتى لم يكن يمضى أسبوع دون أن تلاحق مصر والمصريين الإهدارات المتتالية للشرعية ، فى قرارات وسلوكيات وتصرفات شملها البطلان ، وعدم المشروعية ، من كل جانب :

• تصرف فى اليوم الأول وكأنه رئيس الإخوان ، يعبر عن أهله وعشيرته وهم الإخوان ، ويتنادى رفاقه والمحبذون له ، بأنه ينتمى إلى حزب الأغلبية ، وأن هذا حقه وحق الحزب ، وتجاهل مثلما تجاهلوا ، الفارق بين « الأغلبية » و« الأكثرية » وأن قصارى ما يتساند إليه حزبه ، هو « أكثرية » ـ لا أغلبية ـ فى مجلس الشعب الذى حُل ، وأن هذه «الأكثرية» لا تترجم عن أى موقع مؤسسى فى بناء الدولة وسلطاتها ، يعطيها ويعطيه الحق فى فرض ما يريدون . وكان من ثم ما جرى تحت هذا الشعار المغلوط ، إهدارًا صارخًا لكل مبادئ « الشرعية » !

• إن الانتصار لمجلس الشعب المنحل ، ومحاولة ضرب حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ باعتباره غير قائم ، وفرض المجلس بالقوة ، هو عمل « غير مشروع » توسل وفصيله إليه بأعمال « غير مشروعة » ، أولها المنازعة بلا سند والإصرار على دخول سراى البرلمان بالقوة ، وثانيها التحايل لإرسال الحكم الدستورى لمحكمة النقض بدعوى أن هذا من شئون العضوية ، تجاهلاً للواقع والحكم أنه قضاء ببطلان تشكيل المجلس النيابى برمته لعدم دستورية القانون الذى جرى تشكيله على أساسه، وثالثها قيام الدكتور مرسى استغلالاً غير حميد وغير رشيد وغير مشروع لموقعه ، بإصداره فى ٨ يوليو ٢٠١٢ قرارًا جمهوريًا (١١/ ٢٠١٢) « باطلاً » « غير مشروع » حاول فيه إعادة « إيجاد » مجلس الشعب المحلول ، ناسيًا أو متناسيًا أنه لا يستطيع أن يعيد للحياة مجلسًا انقضى فعلاً بحكم نهائى صادر من المحكمة الدستورية العليا ، وأن الله تعالى وحده هو الذى يملك البعث وإحياء الموتى ، وكان هذا عملاً « غير مشروع » ، لا ينتمى إلى « الشرعية » التى يتماحك بها ـ بلا معنى !!! ـ فى خطابه هذا العجيب !!

• إنه أصدر قرارًا لا يملكه ، بالعزل الأول للنائب العام عبد المجيد محمود ، وتعيينه ـ هكذا !!! ـ سفيرًا لدى الفاتيكان ، وبلا استطلاع موافقة الفاتيكان ، خلافًا لكل المبادئ الدستورية ، وللإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، ولدستور ١٩٧١ من قبله ، التى تقضى بعدم جواز عزله !

• إن اضطراره للتراجع عن هذا القرار الضرير ، الباطل « غير المشروع » ـ كان من باب « المناورة » و« الخداع » ، لا من باب الرجوع إلى الحق ، فظل يضمر سبق الإصرار على عزله ، حتى تقيأ ذلك مع

الإعلان المسبغ عليه أنه دستورى ، الباطل المعدوم ، الذى أصدره ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ .

• إنه أتبع كل هذه الأعمال غير المشروعة ، بإصدار قرار همايونى وُصفَ كذبًا واحتيالاً بأنه إعلان دستورى ، نسب صدوره فى الجريدة الرسمية إلى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ ، ثم تعدل فى اليوم التالى إلى ١١ أغسطس، أعطى فيه لنفسه ، بلا سند ولا مرجعية ، بعمل باطل معدوم «غير مشروع » ـ سلطة التشريع ، بأن يكون هو هو البرلمان الذى يشرع ، إلى جانب كونه رئيس السلطة التنفيذية ، وهو جمع لا يجوز ، فضلاً عن انعدام سلطته فى إصدار إعلانات دستورية ، وكان ذلك عملاً « غير مشروع » ، ضمن سلسلة الأعمال والتصرفات والقرارات« غير المشروعة » التى جعل يقذف بها مصر والمصريين !

• خاصم مع أنه يشغل منصب رئيس الدولة ، سلطة من سلطاتها ، وهى المحكمة الدستورية العليا ، وشن عليها حملة « غير مشروعة » ، كان أولها إباءه حلف اليمين الدستورية أمامها وكأنها « سُبّة » ، ثم حلفه على مضض ، وبقاء التآمر عليها مضمرًا حتى حصارها فى ٢ ديسمبر ٢٠١٢ ومنعها من الحكم بل ومنع قضاتها لأيام من دخول المحكمة ، وهو مقيم فى موقعه لا يتحرك ، ولا يأذن بتحرك لحماية أعلى هيئة قضائية فى البلاد ، إلى أن تمكن بفصيله من ضربها ضربة قاصمة فى دستور الإخوان الصادر ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ ، دون أن يبالى أو فصيله « بالشرعية » التى يتحدث عنها فى خطابه هذا العجيب !

• مالأ حزبه ، أو أهله وعشيرته ، بإصدار قرار بقانون باطل و« غير مشروع » ، هو القرار الجمهورى بالقانون ٧٩ لسنة ٢٠١٢ الذى أصدره بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٢ ، بشأن معايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية (الثانية) ، راميًا به فى خطوة « غير مشروعة » أن يستبقى ما ليس بباق ، بأن يعطى الروح لجمعية شكلت تشكيلاً باطلاً معروض أمرها على القضاء ، وكان هذا القرار بقانون عملاً غير مشروع ، وقضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢/ ٦/ ٢٠١٣ بعدم دستوريته ، فأين هذه « الشرعية » التى يتحدث عنها هذا الخطاب العجيب الغريب ؟!!

• تحت جناحه ، وبسلطانه ، قام مجلس الشورى المُنذَر بحله منذ حكم الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ـ قام بضرب الصحافة المصرية، وتقويض أركانها ودعائمها ، وأخونتها بالأهل والعشيرة ، ووصل الأمر إلى حد شغل منصب رئيس مجلس إدارة لإحدى الدور الصحفية القومية ، بمتهم فى قضية التمويل الأجنبى ، وقضيته متداولة أمام محكمة الجنايات ، ويذهب ليقف بقفص الاتهام فى جلساتها ، دون أن يبالى والمجلس الباطل العامل تحت جناحه ، بشىء من ذلك ، ولا بأن المنصب الرفيع الذى دفع « المتهم » إليه ، كان يشغله عمالقة الصحافة المصرية ، وظل وإدارته ، على تجاهلهم للأمر ، رغم تكرار النصيحة لهم بأن هذا العمل غير رشيد وغير مشروع ، حتى قضت محكمة الجنايات أخيرًا بحبسه سنتين مع النفاذ ، ومع ذلك لا يزال اسمه يدرج على مطبوعات الدار الصحفية القومية ، فأين هى هذه « الشرعية » التى يتحدث عنها ؟!!

• ما كادت حركة ضرب الصحافة المصرية تصدر ، حتى ضاق وفصيله بواحد عينوه فى رئاسة تحرير إحدى الصحف القومية ، فعزله رئيس مجلس الشورى الباطل ، والمقضى أخيرًا ببطلانه بحكم الدستورية العليا بجلسة ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ، عن رئاسة التحرير ، ثم لم يحترم ولا احترمت الدولة التى يشغل صاحب الخطاب العجيب رئاستها ـ حكم القضاء ، ولا حكم الإدارية العليا ، ببطلان عزله ، وبإعادته إلى منصبه ، ولا يزال الرجل حتى الآن محجوبًا عن منصبه المقضى بحكم نهائى بعودته إليه ، دون أن يبالى المتحدث عن « الشرعية » ، بأن عودته هى ما تفرضه « الشرعية » ، وأن عدم تنفيذ الحكم النهائى بعودته ، هو صورة صارخة من ضرب « الشرعية » ، و« المشروعية » !!!

• ما لبث صاحب الخطاب العجيب الغريب ، أن أصدر فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، ما أسبغ عليه كذبًا أنه إعلان دستورى ، بينما لا يملك إصدار إعلانات دستورية ، وما أسبغه محض قرار جمهورى لا ينتمى إلى فصيلة الإعلانات الدستورية ، ولكنه أسبغ كذبًا على قراره هذا الباطل « غير المشروع » ، أنه إعلان دستورى ، ليدفع بَه كذبًا إلى دائرة أعمال السيادة تحصينًا له ، بينما ضمَّنه ثلاث كبائر لم نسمع بها من قبل ، أولى هذه الكبائر فحواها : « أنا ربكم الأعلى ! » ، و« قراراتى محصنة لا يجوز الطعن عليها أمام القضاء !! » ، وثانى هذه الكبائر تحصين مجلس الشورى ، وقد قضت الدستورية العليا فى ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ببطلان وعدم دستورية ما بنى عليه تشكيله ، وثالث هذه الكبائر تحصين الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور ، وقد قضت الدستورية العليا بجلسة ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ببطلان وعدم

دستورية القرار بقانون ٧٩ / ٢٠١٢ الذى أصدره فى ٢/ ٧/ ٢٠١٢ لبث الروح فيها واستبقائها لإصدار الدستور الأعوج المروم إصداره !!! ولا ينتمى هذا العبث بالقوانين إلى « الشرعية » و « المشروعية » ، بل هو ضرب من ضروب الاعتداء الفادح الصارخ على « الشرعية » التى يتنادى بها فى هذا الخطاب العجيب الغريب !!!

• مظاهرته وأهله وعشيرته ، لاستمرار الجمعية التأسيسية الثانية فى القيام بعمل باطل لوضع دستور باطل يوضع فيه ما يشاءون ، رغم بطلان تشكيلها الذى ظهر جليًّا وكشفه حكم الدستورية العليا فى ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ، ومظاهرته وحزبه وأهله وعشيرته لاستمرار هذه الجمعية التأسيسية رغم الانسحابات والاستقالات التى بلغت ثلث عددهم بينما تلزم المادة (٦٠) من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١ بألاَّ تقل عن مائة عضو ، ثم الإقدام على تطعيمها بأربعة عشر عضوًا لا يجوز ضمهم إليها للتعارض بين مناصبهم وبين عمل الجمعية ، منهم وزراء ومحافظون ومساعدون ومستشارون لرئيس الجمهورية ، ثم استدعاء أحد عشر شخصًا من القائمة الاحتياطية بلا سند ـ فى الليلة الأخيرة لاستكمال النصاب لإصدار هذا الدستور الملىء بالتعاريج والبطلانات ، فى ليلة سوداء ، ولم يكن ذلك « مشروعًا » ولا ينتمى إلى « الشرعية » التى يتماحك فيها صاحب هذا الخطاب العجيب الغريب !!!

• إصداره قرارات عفو رئاسية متتالية ، مليئة بالثقوب والمآرب والأغراض ، ختمها بقرار بقانون بعفو شامل ، تساندًا إلى « سلطة التشريع » التى منحها لنفسه فى ١١ أغسطس ٢٠١٢ ، وهو بدوره ملىء بالثقوب ،

معيب بالبطلان ، ومن كبائره تمديده إلى كافة الجرائم ـ فيما عدا القتل العمد ـ بالمدونة العقابية ، واتساعه إلى جرائم التخابر وأمن الدولة وتجارة السلاح والمخدرات ، والأدهى مده إلى مرحلة التحقيق ، على خلاف كل المبادئ الدستورية ، وسوابق الدولة المصرية ، لينكشف الغطاء ، ويفتضح المستور ، ويستبين أنه يقدم لنفسه وأفراد من عشيرته ، هدية مجانية مستقبلية، إذا رامت السلطات القضائية مساءلة من هربوا من سجن وادى النطرون يوم ٢٩/ ١/ ٢٠١١ ، واقترن هروبهم بجرائم تخابر وأمن دولة!!! فعن أى« شرعية » إذن يتحدث الخطاب المشئوم ، العجيب الغريب؟!!!

• تحت جناحه ، قام حزبه وأهله وعشيرته ، من خلال مجلس الشورى هذا الباطل الذى كشف حكم الدستورية ٢/ ٦/ ٢٠١٣ عن بطلانه وعدم دستورية ما بنى عليه تشكيله . قاموا بالتآمر على السلطة القضائية ، وتقديم مشروعين لضرب السلطة القضائية فى مقتل ، بمعزل عنها ، ودون إشراكها فى أهم أمورها ، لأن الهدف هو ضربها والقضاء على استقلالها ـ لأنها القوة الباقية التى تتصدى للأعمال « غير المشروعة » الجارية على قدم وساق لهدم بناء الدولة المصرية : الدستورى والقانونى ، ومع ذلك لا يستحى الخطاب العجيب الغريب من التحدث عن « الشرعية » وبذل الدم ـ دماء المصريين ـ فى حماية مَن لا شرعية له فى الواقع والحقيقة وأحكام القانون والمبادئ الدستورية !!!

• تحت جناحه ، أصدرت آلياته ، وجمعيته التأسيسية ، وأهله وعشيرته ، دستورًا خلا مشروعه من ٤٨ توقيعًا من أعضاء الجمعية التأسيسية ، ومنسوبًا إلى جمعية غير كاملة العدد وفقًا للمادة (٦٠) من الإعلان

الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١ ، وضمت فى عضويتها أربعة عشر عضوًا ما بين وزير ومحافظ ومساعد ومستشار للرئيس ، لا يجوز ـ للتعارض ـ أن يكونوا فى عضوية جمعية يستلزم عملها المقدس الحياد وخلو الذهن ، ثم ضمّوا فى الليلة الأخيرة المشئومة أحد عشر شخصًا لم يشاركوا البتة فى التحضير والدراسة ، ليكونوا أصواتًا لإقرار الدستور الذى حملت الجلسة الأخيرة للجمعية التأسيسية على شاشات التليفزيون ما فضح كيف تدار الأمور وتُجمع الأصوات لإقراره ـ ولم يكن هذا رشيدًا ولا مشروعًا، وأسفر عن كبائر فى هذا الدستور الذى لا يليق بمصر .. من هذه الكبائر الغش والتدليس ، بالالتفاف الخبيث المدلس على المادة الثانية المتفق على أن تقتصر على « مبادئ الشريعة الإسلامية » ـ بالمادة (٢١٩) التى تعطى تأويلاً عجيبًا لمبادئ الشريعة يمدها إلى الفقه ، ويخرج بها عن معناها . ثم كان من كبائره دَسْترة المخالفات الدستورية ، بتضمين المادة (٢٣١) ذات النظام الانتخابى المقضى من الدستورية العليا ١٤/ ٦/ ٢٠١٣ ، بعدم دستوريته ، ومن قبله ما قضت به أيضا الدستورية العليا فى حكميها: ١٦ / ٥/ ١٩٨٧ ، ١٩/ ٥/ ١٩٩٠ . ثم تضمينه ، فى المادة (٢٣٢) مخالفة دستورية أخرى ، بالعودة إلى تقرير العزل السياسى و« دَسْترة » المخالفة الدستورية خلافا للمبادئ الدستورية وما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى حكمها الثانى بجلسة ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ .. ثم ضرب المحكمة الدستورية العليا ، وإعاقتها بل ونسفها ، بحذف ما كان فى المشروع ، وفى الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، ودستور ١٩٧١ ، من عدم قابلية قضاتها للعزل ، وتضمين الدستور تحديدًا لعدد قضاتها ، وفرض أن يكون حدهم الأقصى أحد عشر قاضيًا ، وتسريح الباقين ، فى سابقة غير مسبوقة فى الدساتير ، فليس من

عملها تحديد عدد القضاة ، والمرام هو نسف المحكمة الدستورية العليا ، وإعاقتها لحين القضاء التام عليها ، فتشكيل هيئة المحكمة مكون من سبعة ، رئيس وستة أعضاء ، فإذا قام أحد الأخصام فى دعوى برد الهيئة ، استحال تدبير هيئة أخرى ـ كما يقضى القانون ـ لنظر طلب الرد والفصل فيه ، فتتوقف المحكمة توقفًا جبريًا عن نظر الدعوى .. ثم السعى بالمادة (٢٣٦) لتحصين الأعمال الباطلة غير المشروعة التى أصدرها صاحب الخطاب تسانداً لقراريه فى ١١ أغسطس ٢٠١٢ و ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، اللذين أسبغ على كل منهما كذبًا واحتيالاً أنه إعلان دستورى ، بينما لا سند ولا مرجعية لمن أصدرهما فى إصدار إعلانات دستورية . والمقصد إسباغ حماية « غير مشروعة » على أعمال وتصرفات وقرارات « غير مشروعة » ، اتخذت اتكاءً على هذين الإعلانين غير الدستوريين فى الحقيقة والواقع . وأخيرًا وليس آخرًا ، الغش والتدليس فى صياغة ما ورد بالدستور بشأن حصة العمال والفلاحين . فأى « شرعية » إذن يتحدث عنها أو يتماحك بها هذا الخطاب المشئوم .. العجيب الغريب؟!!!

• الإصرار الضرير المتعجرف ـ تحت جناحه وآلياته ـ على استمرار عزل النائب العام الشرعى وحجبه عن منصبه ، وفرض البديل ، ورغم حكم محكمة الاستئناف العالى ـ دائرة رجال القضاء ، ببطلان العزل وبطلان تعيين البديل ، والإمعان فى اللجاجة إلى حد رد هيئة المحكمة ، وهم من خيرة قضاة مصر ، والأدهى أن يقدم على طلب الرد ـ النائب العام البديل ، وهو أولاً وأخيرًا قاضٍ من قضاة مصر ، ولم تجر عادة ولا عرف أن يقوم قضاة مصر برد بعضهم البعض عن نظر الدعاوى . ولم يكن ذلك حميدًا ولا

رشيدًا، واستمر إلى أن صدر حكم محكمة النقض ، ففرضت « الشرعية » التى أبت الإدارة الحاكمة ، تحت جناح سلطة صاحب الخطاب ، إلاّ إهدارها وعدم احترامها . فعن أى « شرعية » إذن يتحدث هذا الخطاب العجيب الغريب ؟!!

وأخيرًا وليس آخرًا ، فقد كَلَّت يدى وأنا أكتب هذه السطور فى عجالة، فإن صاحب الخطاب تجاهل فى موقفه هذا الأخير ، نصوص ذات الدستور الذى وضع تحت جناحه ، وفرضه بالأهل والعشيرة ، فالمادة الخامسة من ذلك الدستور الذى أصدره هو فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ ، تنص بصريح اللفظ والعبارة ، وهو هو ما ردده فى بدايات توليه السلطة ، على أن : « السيادة للشعب يمارسها ويحميها . وينصون الوحدة الوطنية . وهو مصدر السلطات» .

فهل فهم مضمون ومعنى هذا النص قبل إلقاء الخطاب المشئوم ، وهل احترم هو هذا المبدأ الدستورى الذى يوجب عليه أن ينقاد للشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات ـ هل احترم هذه « الشرعية » الواجب احترامها؟! فعن أى « شرعية » إذن كان يتحدث هذا الخطاب المشئوم .. العجيب الغريب ؟!!

* * *